DP

الأمم المتحدة

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي ولصندوق
الأمم المتحدة للسكان

Distr.
GENERAL

DP/1996/7
22 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦
١٥ - ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، نيويورك
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

تقرير مدير البرنامج

أولا - المقصد

١ - يقدّم هذا التقرير استعراضا شاملا لأنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات. وهو مقدم إلى المجلس التنفيذي وفقا لاستراتيجية ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ١٩٩٦ ١٩٩٧، المحددة في التقرير DP/1995/51 وعملا بالفقرات ٤١ إلى ٤٣ من مقرر المجلس ٢٨/٩٥ بشأن ميزانية مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

٢ - وأعد هذا التقرير أيضا كمتابعة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في رسالته التنظيمية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بصدد استعراضه لأنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات.

٣ - وتقع أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات ضمن ولايتين رئيسيتين:

(أ) الاضطلاع بأنشطة بحث وتطوير في مجال الشراء لفائدة مؤسسات الأمم المتحدة. وهناك أيضا فوائد فرعية للدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال بسبب المعلومات المتوفرة لهم نتيجة للجهود التي يبذلها المكتب لتحسين الشراء الذي تقوم به الأمم المتحدة. ويوفّر هذا النشاط بالمجان لمنظومة الأمم المتحدة ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويله بالكامل من عنصر أنشطة دعم وتنمية البرامج في ميزانيته. غير أن المكتب يحاول إيجاد سبل للحصول على تمويل من المستفيدين، حيث يكون ذلك عمليا، لأنشطة البحث والتطوير هذه.

(ب) توفير مجموعة واسعة من خدمات الشراء - تشمل الخدمات الاستشارية وخدمات الشراء المباشر وخدمات التدريب و/أو بناء القدرات - لحكومات بلدان البرامج والوكالات الإنمائية التابعة للحكومات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأمم المتحدة، وموظفي الأمم المتحدة. وأحرز المكتب مكانة أيضا في خدمة شركاء التنمية خارج منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجه خاص، يوفر المكتب خدمات الشراء للمكاتب القطرية سواء بالنسبة للمشتريات التي تحسب على الميزانيات الإدارية لتلك المكاتب أو في دعم التنفيذ الوطني لبرامج ومشاريع البرنامج الإنمائي. ويوفر المكتب جميع خدمات الشراء على أساس التمويل الذاتي. إذ يتقاضى رسوما من العملاء لقاء الخدمات المقدمة.

٤ - والمطلوب من المجلس التنفيذي هو (أ) أن يعيد تأكيد أنشطة المكتب في ضوء حاجة مسلم بها هي أن يقوم المكتب بترسيخ النتائج المحققة في مجال أنشطة دعم البرنامج منذ إنشائه في عام ١٩٧٨، و (ب) أن يحدد استراتيجية لتأمين الأساس المالي لمتابعة هذه الأنشطة في المستقبل. ويتوقع للمكتب أن يكون شريكا هاما في البيئة المتغيرة المتعلقة بالتعاون الإنمائي، سواء من ناحية ولايته المتعلقة بالبحث والتطوير بالتعاون مع المحفل المشترك بين الوكالات، أو في مجال خدمات الشراء التي يوفرها للمجتمع الإنمائي بأسره، وهي خدمة فريدة تتجاوز حدود مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومطلوب من المجلس أيضا أن يؤكد من جديد قراره المتعلق بالاعتماد المرصود للمكتب في الميزانية وملاك الموظفين وهيكل الرتب المنقحين (الفقرة ٤٢ من المقرر ٢٨/٩٥).

ثانيا - إنشاء مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

٥ - أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدة خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات في عام ١٩٧٨ استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧. وفي عام ١٩٨٢ انتقلت الوحدة من نيويورك إلى جنيف لتعزيز قدرتها وفعاليتها التنفيذيتين بالنظر إلى تواجد وكالات الأمم المتحدة الرئيسية هناك. وفي عام ١٩٨٩، انتقلت الوحدة إلى كوبنهاغن بناء على دعوة من حكومة الدانمرك. وأعيد تسميتها في ذلك الوقت بمكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات. وقد جاء هذا الانتقال استجابة مباشرة لطلب باتخاذ إجراءات لتحقيق توزيع جغرافي للشراء أكثر إنصافا من خلال زيادة الاستفادة من مصادر الإمدادات في البلدان المانحة الرئيسية المتعامل معها معاملات ناقصة، وعلى وجه الخصوص بلدان الشمال الأوروبي وهولندا. وقد قامت حكومة الدانمرك بتغطية نفقات الانتقال، وتقوم حتى هذه اللحظة بتوفير أماكن العمل للمكتب بالمجان.

٦ - ويتمثل الهدف العام والشاغل المهمين للمكتب، كما أنشئ بمقرر مجلس الإدارة المؤرخ ٣ تموز/يوليه ١٩٧٨، في "شراء المعدات بأقل كلفة ممكنة مع الصيانة بمستويات وافية بالغرض". وقد أعيد تأكيد هذه الولاية في مقرر المجلس ٢٠/٨٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٨٨. وهناك أهداف فرعية هي: زيادة الشراء من البلدان النامية؛ وتحقيق توزيع جغرافي أوسع لمصادر الإمدادات؛ وزيادة الانتفاع بالعملات غير القابلة

للتحويل. وقد تناقصت أهمية الهدف الأخير بالنظر إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يعد يجمّع مبالغ ذات أهمية من العملات غير القابلة للتحويل.

٧ - ويقوم مجلس الإدارة باستعراض أنشطة المكتب بصورة منتظمة، مضيفا مجالات تركيز محددة بما يتفق والولاية الرئيسية. وقد طلب المجلس إلى المكتب، في مقرره ٤٥/٧٩، الذي أعيد تأكيده فيما بعد بالمقرر ٣٩/٨٥، بأن يقوم بتوزيع معلومات تجارية مسبقة، وتوحيد قواعد وإجراءات الشراء وتقييس شراء المعدات لصالح منظومة الأمم المتحدة. وقد دعا المجلس في مقرريه ١٩/٨٧ و ٢٠/٨٨ إلى تجميع معلومات إحصائية عن المشتريات، وهي خطوة أعادة تأكيدها في مقرره ٢٩/٨٩، الذي طلب فيه أيضا بيانات إضافية عن مكونات أخرى مثل الخبراء والخبراء الاستشاريين والخبراء الوطنيين والزمالات والمتطوعين.

٨ - وكذلك طلب مجلس الإدارة في مقرره ٤٨/٩١ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١ توحيد المبادئ التوجيهية للشراء وأن يقوم المكتب بإنشاء قاعدة بيانات عامة عن البائعين. وطلب أيضا تعزيز القدرات الوطنية من خلال البرامج التدريبية وزيادة الشفافية والمعلومات المسبقة عن أنشطة شراء منظومة الأمم المتحدة وتعزيز مراكز التنسيق على المستويات المحلية.

٩ - وفي عام ١٩٨٧، اتخذ مدير البرنامج، عملا بمقررات اتخذها مجلس الإدارة واللجنة الإدارية التنفيذية (هيئة السياسة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ذلك الوقت)، قرارا بالإذن للمكتب بأن يضطلع، لقاء رسم، بشراء الأصناف المشتركة بين المستعملين لصالح (أ) مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) الحكومات؛ (ج) المنظمات المتعاونة مع منظومة الأمم المتحدة، (د) موظفي الأمم المتحدة.

١٠ - وقد قدم مدير البرنامج إلى مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي تقريرا عن كامل أنشطة المكتب في سجل البرنامج العام، الذي يمثل إضافة لهذا التقرير السنوي. كما يقدم تقارير بصورة منتظمة عن مجالات التركيز المحددة. وابتداء من عام ١٩٩٦، ستقدم تقارير عن أنشطة المكتب، بما فيها تقرير موحد عن المعلومات الشرائية والإحصائية المتعلقة بمشتريات وكالات الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من السلع والخدمات، إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة.

ثالثا - أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

١١ - وفقا لولايات مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات، يقع نطاق أنشطة المكتب في مجالين رئيسيين: (أ) أنشطة البحث والتطوير، و (ب) خدمات الشراء والتدريب.

ألف - أنشطة البحث والتطوير

١ - أمانة الفريق العامل للمشتريات المشترك بين الوكالات

١٢ - أنشيء الفريق العامل للمشتريات المشترك بين الوكالات في عام ١٩٧٦، عملا بمقرر اتخذه المجلس الاستشاري المشترك بين الوكالات وبتوصية مجلس الإدارة، للتحقق مما إذا كان في الإمكان تحقيق وفورات في التكاليف وتسليمات أسرع وصيانة أفضل من خلال التعاون في الشراء فيما بين وكالات الأمم المتحدة. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رئاسة الفريق العامل منذ عام ١٩٧٧ وأصبح مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات أمانة له في عام ١٩٧٨. ويتولى الفريق العامل توجيه عمل المكتب بروح التعاون فيما بين الوكالات، استنادا إلى الولايات المعطاة للمكتب من مجلس الإدارة.

١٣ - ويجتمع الفريق العامل سنويا في الوقت الحاضر، وتشترك في هذه الاجتماعات بصورة إيجابية أغلبية وكالات الأمم المتحدة المنفذة والمتخصصة. وتتعاون الوكالات أيضا في الأفرقة العاملة الفرعية المعنية بالمسائل التقنية المحددة ذات الأهمية المشتركة، التي تبلغ نتائجها إلى الفريق العامل لإجراء مزيد من التقييم و/أو للموافقة عليها. وتتضمن الاجتماعات السنوية للفريق العامل قيام المشتركين فيها بتقييم القدرة السوقية للبلدان المضيفة من خلال أنشطة الاتصالات التجارية. ويحدد مكان الاجتماع السنوي على أساس جغرافي تناوبي. وتشمل البلدان المضيفة بلدانا نامية وبلدانا مانحة على السواء.

١٤ - وقد أتاح التعاون في مسائل الشراء ضمن إطار الفريق العامل إحراز تقدم هام في مسائل مثل الشراء المنسق للأصناف المشتركة بين المستعملين؛ والتقييس والتفاوض بشأن الترتيبات الجماعية المتعلقة بالأسعار والعقود الجامعة؛ والتسليم الأكثر وفرا للسلع والخدمات؛ وتنويع مصادر الإمدادات، مع تركيز خاص على الشراء من البلدان النامية والبلدان المانحة الرئيسية المتعامل معها تعاملا ناقصا؛ والتوفيق بين إجراءات شراء الأمم المتحدة؛ والممارسات والمعلومات المقدمة إلى الأوساط التجارية عن فرص التوريد إلى منظومة الأمم المتحدة، وهي أمثلة جيدة على النتائج التي تحققت خلال السنوات الماضية في إطار الفريق العامل للمشتريات المشترك بين الوكالات.

١٥ - وقد أعرب أعضاء الفريق العامل في مناسبات مختلفة عن تقديرهم للخدمات التي يقدمها مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات في مجال البحث والتطوير لوكالات الأمم المتحدة بدون مقابل. ويرد وصف لمختلف الخدمات المقدمة في هذا المجال في الفقرات التالية.

٢ - الترتيبات الجماعية المتعلقة بالأسعار

١٦ - اعترفت اللجنة الاستشارية للمسائل الإدارية (المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية) بأن برامج التقييس والأسعار المتفاوض عليها مركزيا بشأن الأصناف المشتركة بين المستعملين تنطوي على إمكانيات

تحقيق وفورات هامة لمنظومة الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس وحسب طلب الفريق العامل وبدعم فعال من مؤسسات الأمم المتحدة المشترية الرئيسية، يقوم المكتب، استنادا إلى حجم الشراء السنوي الإجمالي للأمم المتحدة، بطلب عطاءات دولية مفتوحة لتزويد الأمم المتحدة بأصناف مشتركة بين المستعملين على أساس مواصفات عامة. ويقوم بتقييم واختيار العطاءات الفريق العامل التقني الفرعي المعني وتقوم وكالات الأمم المتحدة المشتركة بعرض ذلك على لجان العقود لديها للموافقة. وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقوم كبير مسؤولي المشتريات، استنادا إلى توصيات لجنة العقود بالبرنامج الإنمائي، بالموافقة على الترتيبات الجماعية المتعلقة بالأسعار ليقوم البرنامج الإنمائي باستخدامها مباشرة بطريقة متحررة من المركزية.

١٧ - ويستند مفهوم الشراء المنسق، الذي وضعه المكتب على أساس توصيات من اللجنة الاستشارية للمسائل الإدارية (المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية)، إلى تأييد الفريق العامل وقد أعيد تأكيد ذلك المفهوم مؤخرا في الاجتماع السنوي العشرين للفريق العامل المعقود في سنة ١٩٩٥. وقد أدى الشراء المنسق إلى تحسنا في الأسعار بفضل وفورات الحجم وفي شروط التسليم وتسهيلات الخدمة والصيانة. وكذلك إلى زيادة الشفافية بفضل المشاورات السوقية الواسعة وتحسين إجراءات الشراء باستخدام الأسعار المتفاوض عليها. وقد قدرت الوفورات على نطاق المنظومة في عام ١٩٩٤ بـ ٢٠ مليون دولار من حوالي ٨٠٠٠ طلب شراء.

١٨ - ويقوم المكتب بتجميع كتالوغات تتعلق بالأصناف القياسية المشتركة بين المستعملين، وتشتمل على معلومات تقنية وافية ومعلومات كاملة عن الأسعار، مما يتيح لوكالات الأمم المتحدة والمكاتب القطرية في العالم كله استخدام هذه العقود الجامعة للشراء بصورة مباشرة.

٣ - تقييس ومواصفات الأصناف المشتركة بين المستعملين

١٩ - عرّف الفريق العامل مصطلح "الصنف المشترك بين المستعملين" في اجتماعه السنوي الثامن عشر المعقود في عام ١٩٩٣ بأنه يشمل السلع الأساسية الرئيسية التي تشتريها عدة مؤسسات في الأمم المتحدة بصورة متكررة. ويقوم بالعمل المفصل المتعلق بالتقييس أفرقة عاملة فرعية تقنية يخدمها المكتب. وقد شمل وضع المقاييس والمواصفات إلى الآن المركبات الآلية والدراجات النارية والشاحنات والمعدات المكتبية. وقد شملت الأصناف المشتركة بين المستعملين منذ عهد أقرب أصنافا متخصصة ذات صلة بعمل عدد من مؤسسات الأمم المتحدة في مجالات محددة.

٢٠ - فمثلا، انتهى العمل في تحديد المواصفات العامة لأصناف الإغاثة في حالات الطوارئ. وهذا من شأنه أن يدعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بأسرها لتحسين التأهب لحالات الطوارئ وتحقيق الفعالية بالقياس إلى التكاليف. وقد وضع المكتب، في تشاور وثيق مع إدارة الشؤون الإنسانية ومنظمات إنسانية أخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها، مواصفات عامة لجميع الأصناف الرئيسية اللازمة في المرحلة

الأولى من أية حالة طوارئ. ويجري حاليا وضع المواصفات للأصناف الطبية. والجماعات المستهدفة لتزويدها بهذه المعلومات هي، في المقام الأول، فريق إدارة حالات الكوارث على الصعيد القطري، الذي يرأسه المنسق المقيم، ومؤسسات المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات.

٢١ - واعترافا بحقيقة أن الكوارث، وبوجه خاص الكوارث التي من صنع الإنسان، تترك أعدادا متزايدة من الناس مشوهين، فقد بدأ المكتب في وضع معايير عامة لمرحلة الإنهاض الطارئ، ولا سيما إعداد وسائل تقنية مساعدة منخفضة التكلفة للمعوقين، يمكن إنتاجها في البلدان النامية، باستخدام تكنولوجيا مناسبة. وفي هذا المشروع، يتعاون المكتب مع المؤسسة الدولية لحالات العجز.

٢٢ - وفي استجابة مباشرة لجدول أعمال القرن ٢١، أدرج المكتب مواصفات بيئية في المواصفات المقيسة للأصناف المشتركة بين المستعملين. وقد جرى إدخال هذه المواصفات بصورة منهجية في عملية العطاءات التنافسية لعام ١٩٩٤، ولا سيما للمركبات الآلية، والدراجات النارية، والمعدات المكتبية، والاستجابات الصادرة عن رجال الصناعة مشجعة للغاية. وفي هذا الصدد، يقوم المكتب أيضا بتنسيق الجهود لإيجاد بيئة مكتبية خضراء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة. وقد اعتمد البرنامج الإنمائي المفهوم الأولي لهذا المشروع.

٤ - نظام الأمم المتحدة المشترك للترميز

٢٣ - لتسهيل تبادل المعلومات عن مصادر التوريد، وإقامة واستكمال قواعد البيانات وتجميع المعلومات الإحصائية عن الشراء في منظومة الأمم المتحدة، أقام المكتب نظام الأمم المتحدة المشترك للترميز، استنادا إلى التصنيف المركزي للمنتجات بالمكتب الإحصائي للأمم المتحدة. ويشمل نظام الأمم المتحدة المشترك للترميز حاليا ما يزيد على ٠٠٠ ١٧ نوع من السلع والخدمات وتوسيعه جار بصورة مستمرة. ولتوفير ما يحتاجه الاستعمال المتزايد بصورة مطردة لنظام الأمم المتحدة المشترك للترميز وإيجاد مرفق اتصال مباشر لخدمة المستعملين، يجري إنشاء أمانة لصيانة النظام تحت إشراف المكتب بتمويل من حكومة مانحة.

٢٤ - ويُستخدم نظام الأمم المتحدة المشترك للترميز، الذي أنشيء في عام ١٩٩٠، حاليا من قبل معظم وكالات الأمم المتحدة الرئيسية حاليا، بما فيها البنك الدولي. وهناك منظمات أخرى مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ووكالاء التاج اعتمدت أيضا نظام الأمم المتحدة للترميز. وسيكون من شأن قبول هذا النظام على نطاق واسع في منظومة الأمم المتحدة أن يسهل بوجه خاص التبادل الالكتروني للبيانات في المستقبل.

٢٥ - ويرتبط نظام الأمم المتحدة المشترك للترميز بنظم ترميز دولية أخرى مثل النظام المنسق، والتصنيف القياسي للتجارة الدولية ومفردات الشراء للجماعة الأوروبية التي وضعتها اللجنة الأوروبية.

وإلى جانب ذلك، تقوم منظمة حلف شمال الأطلسي حاليا بإعداد جداول ربط مع نظام الأمم المتحدة المشترك للترميز لاستخدامها في عمليات حفظ السلم مع الأمم المتحدة.

٥ - قاعدة البيانات المشتركة بين البائعين

٢٦ - إن قاعدة البيانات المشتركة بين البائعين هي أداة لتقاسم المعلومات عن الموردين الناشطين الموثوقين الذين يزودون الأمم المتحدة بسلع وخدمات محددة. وهي مستودع للمعلومات عن حوالي ٠٠٠ ٧ مورد ناشط للأمم المتحدة من ١٤٠ بلدا، منها ٢٧ في المائة من البلدان النامية و ١٢ في المائة من البلدان المانحة الرئيسية المتعامل معها تعاملا ناقصا. وبهذا فإن قاعدة البيانات المشتركة بين البائعين أداة لتحسين التوزيع الجغرافي لعقود الأمم المتحدة.

٢٧ - ومكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات مسؤول عن صيانة واستكمال قاعدة البيانات المشتركة بين البائعين. وتقوم وكالات الأمم المتحدة بإبلاغ معلومات عن الموردين الناشطين إلى المكتب، على أساس سنوي بالنسبة لجميع الموردين وعلى أساس شهري بالنسبة للعقود الرئيسية. وتنشر هذه المعلومات أيضا في نشرة المكتب المسماة "الجديد في المشتريات". والمكتب مسؤول عن التقيد بدقة بمعايير التسجيل والتحقق من جميع البيانات، وذلك لتوفير معلومات كاملة ودقيقة عن الموردين لتقوم وكالات الأمم المتحدة باستعمالها بصورة مباشرة.

٢٨ - ويتوفر لجميع مؤسسات الأمم المتحدة الآن نسخ الكترونية مستكملة من قاعدة البيانات المشتركة بين البائعين على قريصات؛ والوصول المباشر إلى قاعدة البيانات الرئيسية في المكتب ممكن أيضا. وقد تلقى جميع المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٤ قاعدة البيانات المشتركة بين البائعين لاستخدامها في تحديد مصادر الشراء. وخلال العامين الماضيين، أصبحت قاعدة البيانات أيضا مستخدمة بصورة نشطة بدرجة أكبر كأداة لتحديد المصادر من قبل جميع الوكالات، على صعيدي المقر والميدان على السواء. وينوي المكتب وضع نسخة محسنة محوسبة من قاعدة البيانات لتسهيل استخدامها من قبل الوكالات والمكاتب القطرية في استكمال المعلومات وإنشاء قوائم محلية بالموردين.

٦ - التقارير الإحصائية عن الشراء الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة

٢٩ - يقوم المكتب بتجميع تقارير إحصائية سنوية عن شراء السلع والخدمات وعناصر الموظفين لاستخدامها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي. ويجري جمع البيانات من جميع مؤسسات الأمم المتحدة والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أساس بلد الشراء بالنسبة للسلع والبلد الذي يقع فيه المكتب الرئيسي بالنسبة للخدمات. أما عناصر الموظفين، التي تشمل الخبراء

الدوليين والخبراء الوطنيين واختصاصيي متطوعي الأمم المتحدة والزمالات فتجمع على أساس الجنسية والمهمة الموكولة.

٣٠ - والصعوبة الرئيسية على نطاق المنظومة التي تعوق الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالشراء بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب هي أن توفير الإحصاءات ليس جزءا أساسيا بعد من عملية الشراء وكثيرا ما يتطلب استعادة يدوية للبيانات. ولكن بزيادة استخدام نظم الشراء المحوسبة والترميز (مثل نظام الأمم المتحدة المشترك للترميز)، يتوقع أن يصبح الإبلاغ بوسائل أفضل أمرا ممكنا في المستقبل. كما أن البيانات المفصلة بدرجة أكبر من شأنها أن تسهل محاولات التوحيد المشتركة من قبل مؤسسات الأمم المتحدة والمفاوضات المنسقة المتعلقة بالأسعار. وينوي المكتب إنشاء مرفق قاعدة بيانات الكتروني لتبسيط جمع البيانات الأحصائية.

٧ - تنسيق إجراءات وممارسات الشراء في الأمم المتحدة

٣١ - من أجل تسهيل تنسيق إجراءات الشراء فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة، أنشأ الفريق العامل للمشتريات المشترك بين الوكالات في عام ١٩٩٤ فريقا عاملا فرعيا لوضع مبادئ مشتركة للشراء. وسيقدم المشروع الأول لهذه المبادئ إلى الفريق العامل في اجتماعه الحادي والعشرين في عام ١٩٩٦.

٣٢ - وتغطي المبادئ المشتركة المنقحة، التي وضعت ضمن إطار القانون النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات للجنة القانون التجاري الدولي، مراحل الشراء ابتداء من أنشطة تحديد المصادر إلى تنفيذ عقد الشراء في الوقت الذي تعالج فيه مسائل هامة مثل عدالة عملية الشراء ونزاهتها وشفافيتها، إلى جانب الكفاية والفعالية فيما يتعلق بتحقيق الوفر.

٨ - تقديم المشورة والمعلومات المتعلقتين بالسوق إلى منظومة الأمم المتحدة ومجتمع الأعمال التجارية

٣٣ - تتراوح خدمات المعلومات المتعلقة بالسوق المقدمة من المكتب إلى مجتمع الأعمال التجارية بين الخدمات الاستشارية وتسجيل الموردين: فعلى أساس تقييم سريع للقدرات، يقدم المكتب المعلومات التي يحتمل أن تطلب مؤسسة أو مؤسسات تابعة للأمم المتحدة السلع والخدمات المعروضة بناء عليها. ويتلقى أكثر من ٠٠٠ ٤ شركة المساعدة بصورة مباشرة على أساس سنوي. وبالتعاون مع مراكز التنسيق الوطنية، مثل مكاتب ترويج التجارة والغرف التجارية، يساعد المكتب في تنظيم حلقات دراسية معنية بالمعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية ويحصل على تعاون وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في مثل هذه الأحداث. وفي عام ١٩٩٥، نظمت حلقات دراسية في إيطاليا وجنوب افريقيا والدانمرك وزمبابوي والسويد وفنلندا وقبرص والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا.

٣٤ - ويحتوي الدليل العام للأعمال التجارية، الذي يقوم المكتب بنشره سنويا باللغة الإسبانية والإنكليزية والفرنسية، على معلومات عامة عما تحتاجه وكالات الأمم المتحدة من سلع وخدمات وهو مبادرة هامة في اتجاه تعزيز الشفافية في مجال الشراء. ويقدم الدليل العام للأعمال التجارية عرضا عاما لاحتياجات كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من المشتريات، إلى جانب المبادئ والممارسات المشتركة التي تحكم الشراء، وعناوين الاتصال بالمكاتب القطرية، والمكاتب الميدانية فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم.

٣٥ - وقد أصبحت النشرة الشهرية "الجديد في المشتريات" التي يصدرها المكتب منذ عام ١٩٩٠، مصدرا رئيسيا للمعلومات لمجتمع الأعمال التجارية وقناة لوكالات الأمم المتحدة للإعلان مسبقا عن الفرص التجارية، ونشر إعلانات الشراء ومنح العقود. ويبذل المكتب جهودا نشطا لتعزيز تدفق المعلومات من المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ووكالات الأمم المتحدة ليضمن حصول الموردين المهتمين على المعلومات ذات الصلة وتوافر معرفة أوسع عن الأمم المتحدة كسوق. ونشرة "الجديد في المشتريات" متوفرة أيضا كمرفق إلكتروني.

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت شبكة من مراكز التنسيق الوطنية استنادا إلى قائمة جرد بمنظمات ترويج التجارة، أعدت في إطار برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولية. ويتعاون المكتب هذه الأيام مع أكثر من ٣٠٠ مركز تنسيق وطني، يوجد منها ٢٥٤ في البلدان النامية.

٩ - زيادة الشراء من البلدان النامية والبلدان المانحة الرئيسية المتعامل معها تعاملا ناقصا

٣٧ - إن توسيع التوزيع الجغرافي للمشتريات، ولا سيما من البلدان النامية والبلدان المانحة الرئيسية المتعامل معها تعاملا ناقصا يمثل أحد الأهداف الرئيسية للمكتب. ويسعى المكتب إلى تحقيق هذا الهدف من خلال: (أ) زيادة المعرفة بسوق الأمم المتحدة؛ (ب) إجراء بحوث بشأن مصادر التوريد؛ (ج) توزيع هذه المعلومات على وكالات الأمم المتحدة؛ (د) إعداد قائمة موجزة بإجراءات مختارة لإدراج الموردين من البلدان النامية.

٣٨ - وفي عام ١٩٨٨، شرع المكتب في برنامج عمل لتشجيع مصادر التوريد في البلدان النامية. واتخذ هذا البرنامج شكل مشاريع تعاون تقني ممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنفذة من قبل مركز التجارة الدولية (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، أو من قبل الحكومة المعنية بدعم من المكتب. وقد نفذت مشاريع من هذا القبيل في ١٥ بلدا.

٣٩ - وفي عام ١٩٩٤، اضطلع المكتب بتقييم لهذه المشاريع، خلص إلى أن المشاريع كانت فعالة في: (أ) بناء القدرة على مستوى الوكالة المنفذة الوطنية؛ (ب) خلق الوعي في مجتمع الأعمال التجارية المحلي بصدد سوق الأمم المتحدة الممكن؛ (ج) إبلاغ وكالات الأمم المتحدة بمصادر التوريد الممكنة في البلدان النامية.

وحددت أيضا جوانب الضعف مثل الافتقار إلى آليات الاستكمال اللازمة للمعلومات عن الموردين وتدريب الموظفين المناظرين في بلدان البرامج. وهناك مشاريع جديدة تعالج جوانب الضعف هذه لكفالة خلق القدرات الوطنية اللازمة.

٤٠ - وكان أحد نواتج هذه المشاريع إنتاج كتالوغات بمصادر التوريد الوطنية المتحقق منها. وتوزع هذه الكتالوغات على جميع وكالات الأمم المتحدة والمكاتب القطرية كأداة لتحديد المصادر. وقام المكتب في إطار الفريق العامل بإعداد مبادئ توجيهية لوضع قوائم مصنفة، بين أمور أخرى، إدراج الموردين في البلدان المستهدفة. وبالإضافة إلى ذلك، يحاول المكتب، في جهود التوحيد التي يبذلها فيما يتعلق بالأصناف المشتركة بين المستعملين، أن يحدد الموردين الموثوقين في البلدان المستهدفة لإدراجهم في كتالوغات المنتجات. ويطلب إلى المكاتب القطرية أيضا أن تقدم تقارير إلى مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات بشأن مصادر التوريد النشطة.

٤١ - وبفضل العمل الذي يقوم به المكتب، بالتعاون مع الصناعة المحلية و/أو الحكومات، ازدادت نسبة شراء الأمم المتحدة من البلدان النامية من ٢٢,٢ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٣٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٤، وفقا للتقرر المقدم إلى المجلس التنفيذي في الوثيقة DP/1995/55.

٤٢ - استحدث المكتب مفهوم البلدان المانحة الرئيسية المتعامل معها تعاملا ناقصا ليشير إلى بلد مانح رئيسي قيمة عائده من العقود بالقياس إلى تبرعاته لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيمة منخفضة، بالمقارنة بالبلدان المانحة الأخرى. وكانت بلدان الشمال الأوروبي وهولندا تنتمي إلى هذه الفئة لفترة من الزمن.

٤٣ - ويحاول المكتب، من خلال الخدمات الاستشارية والحلقات الدراسية الإعلامية، زيادة المعرفة بسوق الأمم المتحدة في مجتمع الأعمال التجارية في البلدان المانحة الرئيسية المتعامل معها تعاملا ناقصا. ويسهل المكتب أيضا، كجزء من برنامج اجتماعات الفريق العامل، وخاصة عندما تعقد في البلدان المانحة الرئيسية المتعامل معها تعاملا ناقصا، إبرام العقود التجارية بين موظفي المشتريات في وكالات الأمم المتحدة والشركات في البلدان المانحة الرئيسية المتعامل معها تعاملا ناقصا وذلك في محاولة لتعزيز الفرص التجارية بين هذه الشركات ومنظومة الأمم المتحدة. وبالتعاون مع مراكز التنسيق الوطنية، يجري تسجيل الموردين المحتملين واستكمال المعلومات المتعلقة بالموردين ونشرها في الكتالوغات الخاصة بالبلدان الفردية، التي توزع على مكاتب الشراء التابعة للأمم المتحدة وعلى المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويخطط المكتب أيضا لاستحداث توزيع إلكتروني للمعلومات المتعلقة بالموردين من هذه المجموعة من البلدان المستهدفة.

باء - الشراء وخدمات التدريب

١ - خدمات الشراء

٤٤ - تتراوح المساعدة المقدمة من المكتب ما بين الشراء المباشر للأصناف القياسية المشتركة من المستعملين وتوفير خدمات شراء أكثر تعقيدا تشمل تقديم المشورة التقنية أو المشورة المتعلقة بتحديد المصادر للعملاء. وكمقدم لخدمات الشراء المباشر، يساعد المكتب عملاؤه بوصفه وكيلا محايدا موثوقا، في الحصول بصورة فعالة من حيث التكاليف على المعدات الشائعة الاستعمال في المقام الأول، موفرا فرصة الحصول على عقود الأمم المتحدة الجامعة التفضيلية وترتيبات الأمم المتحدة المحددة المتعلقة بالمخزونات، بموافقة أصحاب المصانع. وكمستشار، يقدم المكتب المعلومات بشأن المواصفات الملائمة للمعدات ذات الصلة الخاصة بالاستخدام الميداني، والمعايير القطرية المناسبة ومصادر التوريد المؤهلة، بما في ذلك المصانع في البلدان النامية والبلدان المانحة الرئيسية المتعامل معها تعاملا نقاصا.

٤٥ - وقد ازدادت خدمات الشراء المقدمة إلى العملاء من ٩,٢ مليون دولار في عام ١٩٨٨ إلى ٤٨,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٤، كما هو موضح في الجدولين الواردين أدناه:

الجدول ١ - مجموع الشراء في عام ١٩٩٤ حسب مجموعات العملاء

الطرف مقدم الطلب	بملايين الدولارات	النسبة المئوية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الميزانيات الإدارية)	٣,٨	٧,٩
المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنمائية المانحة	٢٣,٥	٤٨,٨
حكومات بلدان البرامج	١٣,٣	٢٧,٥
منظمات الأمم المتحدة	٢,١	٤,٣
موظفو الأمم المتحدة	٥,٥	١١,٥
المجموع	٤٨,٢	١٠٠,٠

الجدول ٢ - مجموع الشراء في عام ١٩٩٤ حسب مجموعات المنتجات الرئيسية

المنتجات	بملايين الدولارات	النسبة المئوية
مركبات	٤٠,٧	٨٤,٥
حواسيب	٣,١	٦,٥
معدات مكتبية	١,٥	٣,٠
أصناف أخرى	٢,٩	٦,٠
المجموع	٤٨,٢	١٠٠,٠

٤٦ - وتشمل المساعدة المقدمة إلى المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشراء السلع من الميزانيات الإدارية توفير المشورة التقنية وتقديم المعلومات عن المصادر الموثوقة والأسعار. وتقدم أيضا مساعدة خاصة بالشراء المباشر عند الطلب. وبالإضافة إل ذلك، فلدى المكتب المركز الجيد والقدرة المطلوبة لتقديم الدعم في شراء مدخلات البرامج والمشاريع في إطار نهج التنفيذ الوطني.

٤٧ - ولما كان أكثر من ٧٠ في المائة من خدمات المكتب المتعلقة بالشراء يقدم إلى شركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خارج منظومة الأمم المتحدة، فإن المكتب يساهم في إيجاد روابط تنفيذية بين الحلفاء الاستراتيجيين في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية. واقيم تعاون يتسم بالفعالية مع عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة التي تقوم بدعم وإكمال عمليات الإغاثة والتنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وبسبب الموقع الجغرافي للمكتب، فقد ساعد على وجه التحديد الوكالات الإنمائية التي توجد مقارها في أوروبا والتابعة للحكومات المانحة الرئيسية، بما فيها البلدان المانحة الرئيسية المتعامل معها تعاملا ناقصا، التي تتلقى حاليا أكثر من ٥٠ في المائة من جميع خدمات الشراء المقدمة. وتنفذ عمليات شراء مباشر محدودة لصالح وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٤٨ - وقصارى القول إن خدمات المكتب تسهم في استخدام أموال المعونة الآتية من خارج الأمم المتحدة استعمالا يتسم بفعالية أكبر وفي تحقيق التوافق بين المواصفات ومعايير النوعية وملاءمة الأصناف المشتركة بين المستعملين المستخدمة لأغراض التعاون الإنمائي والإغاثة في حالات الكوارث. وإن الزيادة الكبيرة التي حدثت مؤخرا في الطلب على خدمات المكتب تشير بصورة واضحة إلى حاجة الأوساط الإنمائية إلى هذه الخدمات. وعلى مدير البرنامج أن يكفل وجود القدرة اللازمة لدى المكتب قبل أن يقدم خدمات الشراء بالنسبة لأية مجموعة جديدة من المنتجات.

٤٩ - وتقدم خدمات المكتب الشرائية والاستشارية لقاء رسم يغطي جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي يقتضيها تنفيذ طلب ما. وبوجه عام، يبلغ هذا الرسم ٥ في المائة من مجموع قيمة الطلب. ومع ذلك، فبالنسبة للعقود الأكبر المتعلقة بأصناف قياسية أو طلبات أكثر تعقيدا، يمكن تعديل الرسم استنادا إلى التكاليف الفعلية التقديرية. وتحسب الرسوم المتقاضاة من المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمراعاة طابع إجراء الشراء والموارد المخصصة من جانب المكتب القطري للاضطلاع بإجراء الشراء. ويقوم المكتب حاليا بإجراء استعراض لهيكل الرسوم الحالي بهدف وضع جدول رسوم أكثر شمولا يراعي المطالب المتغيرة للعملاء من حيث طابع الخدمات المطلوبة ونطاقها على السواء.

٢ - التدريب على الشراء

٥٠ - في عام ١٩٩١، طلب الفريق العامل من المكتب تلبية احتياجات وكالات الأمم المتحدة من التدريب في المسائل المتعلقة بالشراء وتنسيق الجهود التدريبية الموجهة إلى موظفي الشراء في مؤسسات الأمم المتحدة المشتركة، بما فيهم موظفو الميدان. فقام المكتب بوضع برنامج تدريبي رائد في عام ١٩٩٢ بمساعدة فنية من منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة وخبراء استشاريين خارجيين في التدريب. ومنذ ذلك الحين، قدمت ١٤ دورة في الأماكن التي توجد فيها مقار وكالات الأمم المتحدة، حضرها ٢٠٣ مشتركين من ٢١ منظمة.

٥١ - وتركز البرامج التدريبية على تطوير مهارات الشراء، وخاصة لموظفي الشراء المبتدئين ومساعدي الشراء الأقدم. ويجري وضع برامج تدريبية للشراء أكثر تخصصا في شكل قياسي استجابة للاحتياجات المحددة لوكالات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعربت منظمات الأمم المتحدة والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تزايد حاجتها إلى تدريب متخصص، يشمل السوقيات والتأمين والآثار القانونية للشراء ومواصفات الشراء والإدارة الشاملة للنوعية والمشتريات الخضراء. وقد بدأ المكتب في وضع هذه الدورات المتخصصة، وعقدت أول دورة منها وقد عنيت بالسوقيات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٥٢ - وتشكل البرامج التدريبية نشاطا للمكتب ذاتي التمويل، حيث يقوم المشتركون بتغطية التكاليف.

رابعا - السيناريو المستقبلي لأنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

ألف - تمويل أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكات

٥٣ - في السياق العام لضغط الحجم واستراتيجية ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٦ ١٩٩٧، يرى مدير البرنامج أن أنشطة المكتب المشترك ينبغي أن تواصل تركيزها على ولايتيه الأساسيتين:

../..

(أ) خدمات الشراء والتدريب لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجتمع الإنمائي، (ب) الاضطلاع بأنشطة البحوث والتطوير دعما لدوره الهام المشترك بين الوكالات، بما يتفق مع قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢. وحسبما ذكر للمجلس التنفيذي في الوثيقة DP/1995/51، يرى مدير البرنامج أن خدمات الشراء المباشر والتدريب ينبغي أن يستمر تقديمها على أساس استرداد التكاليف. ولذلك، فإن التكاليف التنفيذية ذات الصلة ينبغي أن تمول من رسوم تؤخذ على تلك الخدمات بوصفها إيرادات خارجة عن الميزانية. ومن ناحية أخرى، فإن أنشطة البحث والتطوير، التي تعتبر الأساس لوظائف المكتب المشترك، ينبغي مواصلة تقديمها كخدمة مجانية لمؤسسات الأمم المتحدة وينبغي أن تمول من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار أنشطة دعم وإعداد البرامج. ومع ذلك، فإن هذه الأنشطة ينبغي أيضا أن تصبح بالتدريج ذاتية التمويل.

٥٤ - إن الحاجة إلى هيئة مشتركة بين الوكالات مثل المكتب المشترك، الذي ينسق ويوسع الجهود المشتركة لمؤسسات الأمم المتحدة من أجل إدخال تحسينات على الإنتاجية في مسائل المشتريات ما زالت قائمة. ويكون تعزيز الدور المشترك بين الوكالات الذي يضطلع به المكتب متفقا مع التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة. وإن الجهود التي يبذلها المكتب لتبسيط العمليات وجعل الشراء فعالا مع المحافظة على المساءلة والشفافية المطلوبتين في مجال استخدام الأموال العامة تتفق أيضا مع جهود البرنامج الإنمائي الهادفة إلى مساعدة الأمم المتحدة لتصبح قوة متماسكة في مجال التنمية. وإنجاز مدخلات المشاريع/البرامج بصورة فعالة من حيث التكاليف يؤثر تأثيرا رئيسيا على نتائج الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية وعلى ملائمتها لوقتها وكذلك على حالات الطوارئ.

٥٥ - وبالنظر إلى ما تقدم ولدعم الاعتماد المالي الأساسي للمكتب، أحاط المجلس التنفيذي علما، في مقرره ٢٨/٩٥، بالاقتراح الداعي إلى تخفيض عدد الوظائف من الفئة الفنية الممولة من الميزانية من سبع إلى أربع وعدد الوظائف من فئة الخدمات العامة من ثمان إلى خمس. وهذا الإجراء، الذي يقترن بتخفيض مقابل في المصاريف التشغيلية العامة، سيسفر عن ميزانية أساسية للمكتب لفترة السنتين ١٩٩٦ ١٩٩٧ قدرها ٦٠٠٠ ٥٦٢ ٤ دولار، أي بتخفيض قدره ٧٠٠ ٥٧٧ ١ دولار (٢٦ في المائة) عن فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

باء - خدمات مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات دعما لأنشطة البرامج

٥٦ - الأنشطة الأساسية للمكتب، التي تقدم وصفها أعلاه، يكملها (أ) دوره كمركز متخصص ذاتي التمويل لخدمات الشراء يساعد المانحين ومتلقي التعاون الإنمائي الدولي في الحصول على احتياجاتهم بصورة فعالة من حيث التكاليف وملائمة زمنيا، بناء على طلبهم؛ (ب) دوره كمقدم لبرامج التدريب المتخصصة على مهارات الشراء لمنظومة الأمم المتحدة وشركائها في التنمية؛ (ج) وظيفته كمركز إعلام تجاري تابع للأمم المتحدة لخدمة مجتمع المانحين.

٥٧ - ويتوقع مدير البرنامج دورا خاصا للمكتب المشترك في مجال دعم الشراء المتعلق بمدخلات البرامج والمشاريع في إطار التنفيذ الوطني. ولما كان من المتوقع لهذا المجال أن ينمو، فقد اكتسب المكتب قدرة على التدريب وبناء القدرات وكذلك على تقديم خدمات الشراء المباشر.

٥٨ - والمكتب ملتزم بتنسيق الشراء مع مؤسسات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، بدء بإجراء مناقشات مع مؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن إمكانية قيام تعاون في تقديم خدمات الشراء. وهذه الجهود الهادفة إلى تحقيق الشراء المنسق تحاول تحقيق وفورات الحجم في العمليات وتكاليف عامة أقل في الوقت الذي تعالج فيه أية إمكانية لحدوث ازدواج في الخدمات داخل منظومة الأمم المتحدة. ويرى مدير البرنامج أن أي ترتيب يستفيد من نقاط القوة الفردية للمنظمات المعنية سيعود بالفائدة ويؤدي خدمة لمنظومة الأمم المتحدة ككل والمجتمع الإنمائي. ومن المتوقع أيضا أن تسفر الجهود المنسقة في النهاية عن زيادة في الأعمال التجارية لجميع المنظمات المعنية، من خلال المبادرات المشتركة لتنمية الأسواق، فتشترك بذلك في إيرادات أعظم ناجمة عن أسواق أوسع، بدلا من حصولها على حصص في الأسواق الحالية.

جيم - آليات الرصد والمراقبة

٥٩ - مع توقع استمرار النمو في أنشطة الشراء المباشر، واقترانه بتمويل جزء أكبر من عمليات المكتب من الإيرادات الخارجة عن الميزانية، قرر مدير البرنامج الاحتفاظ بمستوى أدنى ثابت لرصيد الإيرادات المتراكمة الخارجة عن الميزانية. وسيحتفظ بهذا الرصيد لأغراض الطوارئ، وفي المقام الأول كاعتماد ضد أية حالات عجز غير متوقعة في الإيرادات الخارجة عن الميزانية. وسيحدد مستوى الرصيد في البداية بـ ٢٠ في المائة من الإيرادات السنوية المستقطة من أنشطة المكتب الخارجة عن الميزانية.

٦٠ - ومع أن الشراء في منظومة الأمم المتحدة يتم على أساس كامل التمويل، إلا أنه كضمانة إضافية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضد أية خسائر ممكنة تنجم عن أنشطة الشراء المباشرة المضطلع بها لصالح المجتمع الإنمائي، يشترط المكتب على العملاء من خارج الأمم المتحدة وعلى موظفي الأمم المتحدة أن يقوموا بالدفع مقدما، على أساس فواتير صورية مقبولة. وهناك بديل يمكن للوكالات الإنمائية المانحة الكبيرة أن تأخذ به وهو أن تدخل في اتفاق شراء عام مع المكتب يضمن الدفع.

٦١ - ومن العناصر الأساسية في آليات مراقبة الإدارة التنفيذ الحالي لنظام متكامل محوسب للمحاسبة والشراء. وهذا التطور، الذي يتوقع له أن يصبح عاملا بالكامل في أوائل عام ١٩٩٦، سيسفر عن كفايات تنفيذية أعظم وتحسن كبير في دقة البيانات واكتمالها، وسيوفر خدمات للعملاء أكثر فعالية بالقياس إلى التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، سيحسن النظام الجديد إلى حد كبير وسائل الإبلاغ الإداري وبالتالي يكفل مراقبة ورصدا أفضل للعمليات، بما في ذلك الإيرادات، بحيث تتخذ تدابير في الوقت المناسب لإدخال التعديلات المطلوبة.

خامسا - إجراءات المجلس التنفيذي

٦٢ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات وأن يعرب عن تقديره للعمل التعاوني الهام المشترك فيما بين الوكالات الذي يضطلع به المكتب في إطار الفريق العامل للمشتريات المشترك بين الوكالات، وهو ما تبين أن له أثرا هاما على إنجازات البرامج، واقتصاد العمليات والشفافية في استخدام الأموال العامة.

٢ - يؤكد من جديد أن المكتب، في إطار ولايته المتعلقة بالبحث والتطوير في المسائل المتصلة بالشراء لمنظومة الأمم المتحدة، سيواصل تعزيز التعاون والتنسيق المشتركين بين الوكالات، حيثما أمكن، موجدا سبلا لجعل هذه الأنشطة ذاتية التمويل؛

٣ - يؤكد من جديد أيضا أن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات، في إطار ولايته المتعلقة بخدمات المشتريات، سيواصل تقديم مجموعة كاملة من خدمات المشتريات هذه لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وللشركاء في التنمية خارج منظومة الأمم المتحدة، بما فيهم المنظمات غير الحكومية والحكومات والوكالات الحكومية، مستخدما كأساس القدرة التي كونها في مجال الأصناف المشتركة بين المستعملين، حسبما حددها الفريق العامل للمشتريات المشترك بين الوكالات، ومجموعات المنتجات الأخرى التي سيقرر مدير البرنامج أن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات يملك القدرة اللازمة لها؛

٤ - يشجع مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات على البحث عن سبل لتنسيق ترتيبات الشراء مع كيانات الأمم المتحدة للإفادة من جوانب القوة لدى كل كيان وبالتالي يقدم خدمات أفضل للمجتمع الإنمائي، وخاصة لبلدان البرامج؛

٥ - يطلب إلى مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات أن يقدم تقريرا سنويا موحدا إلى المجلس التنفيذي عن أنشطته، بما في ذلك الشراء المباشر، وأن يقدم تقريرا إحصائيا وافيا عن شراء منظومة الأمم المتحدة في دورته العادية الثالثة.

٦ - يؤكد الفقرات ٤١ إلى ٤٣ من مقرره ٢٨/٩٥ فيما يتعلق بميزانية المكتب لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، بما في ذلك الملاك المعدل وهياكل الرتب المنقحة للمكتب.

- - - - -